شركة مطاحن مصر الوسطي
القطـــاع المـالى

السادة / البورصة المصرية

تحيه طيبــه وبعد ،،،،

نتشرف بأن لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريراً فى : / /٢٠٢٢ .

مسئول علاقات المستثمرين
محاسب / ضياء محمود صديق

رئيس القطـاع المـالى
محاسب / محمود صابر رشيدى

الرئيس التنفيذى
مهندس / احمد محمد عشماوى الفقى

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــــن والمضـــــارب

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
شركة مطاحن مصر الوسطى

تحية طيبة ... وبعد

نتشـرف بـأن نرفـق لسـيادتكم تقريـر مراقـب الحسـابات عـن مراجعـة القـوائم الماليـة للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

برجاء التكرم بالتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في ١٠/ ١٠ /٢٠٢٢
أحمد

الوكيل الأول
مدير الإدارة
(محاسب / عمرو مختار السيد محمود)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطـاحـــــن والمضـــــارب

تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية
لشركة مطاحن مصر الوسطى في ٢٠٢٢/٦/٣٠

السادة / مساهمي شركة مطاحن مصر الوسطى :

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن مصر الوسطى " ش . م . م "خاضعة لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ [١] ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة

---

(١) قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية .

بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشاة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

أساس إبداء رأى متحفظ :

- بلغ صافى الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٠٦,٠٦٦ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٤٧٩,٣٤٠ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفة الدفترية لما أمكن حصره منها نحو ٢٥,٣٤٣ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :
  - صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠١٦/١١/٧ بالموافقة علي إتخاذ الإجراءات القانونية لبيع آلات ومعدات مصنع المكرونة بالمنيا البالغ تكلفته الدفترية نحو ١٨,٧٨٢ مليون جنيه وقد تم إجراء أكثر من مزاد أخرها بجلسة ٢٠٢١/٣/٦ ولم يتم الوصول فيهم إلي سعر التقييم ، هذا وقد قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ العرض على الجمعية العامة للموافقة على بيع الآلات والمعدات كأجزاء منفصلة وليس كخط إنتاج متكامل ، إلا أنه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٨ تم إرسال خطاب للشركة القابضة لإعادة الطرح كخط متكامل بمزايدة ثالثة وورد رد الشركة القابضة فى ٢٠٢٢/٥/١٧ بإعادة العرض على مجلس إدارة الشركة وتقييم الخط من عدد (٢) مكتب إستشارى متخصص وعرض التقييم المالى والفنى على اللجنة المشكلة بالشركة القابضة لإتخاذ إجراءات الطرح وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة فى ٢٠٢٢/٨/٣٠ بالإسناد إلى مكتبين للتقييم وجارى تقديم التقارير للشركة القابضة لإستكمال إجراءات طرح المزاد .
  - وجود العديد من المباني والأراضي غير المستغلة ببعض وحدات الشركة تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٣,٤٨١ مليون جنيه ، نحو ٥٠ ألف جنيه علي الترتيب طبقاً للوارد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، منها مطاحن الحمرا وساحل سليم وديروط بأسيوط ، مطحن عبداللطيف ببنى سويف ، شونة الريرمون بالمنيا.

- إستمرار عدم التصرف الإقتصادي لخط إنتاج الخبز الفينو (مخبز جيفرا) بقطاع أسيوط والمتوقف عن العمل منذ سنوات والمهلك دفتريا بالكامل وكذا قطع الغيار الخاصة به البالغ قيمتها نحو ١٤٠ ألف جنيه رغم ورود كتاب من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/١١/٢٦ يفيد صدور موافقة وزارة المالية على قيام الشركة القابضة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للبيع وجارى إستكمال إجراءات البيع .

نوصى بدراسة أوجه الإستفادة من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركة ووضع الخطط اللازمة لإحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١٠ ، ٣١) بشأن الأصول الثابتة وإضمحلالها مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعيات العامة للشركة .

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة مبانى وآلات صومعة بنى مزار التابعة لقطاع المنيا البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٠,٤٣٨ مليون جنيه بصافى قيمة دفترية نحو ١٦,١٤٢ مليون جنيه والتى تعرضت لحادث إنهيار لعدد (٢) خلية فى تاريخ ٢٠١٩/٧/٨ تنفيذ الهيئة العربية للتصنيع ـ مصنع المحركات ـ والتى لم يتم الإستلام النهائى لها نتيجة ظهور بعض العيوب خلال فترة الضمان والتى إنتهت فى ٢٠١٨/٦/١٥ ، والصومعة مؤمن عليها بقيمة تأمينية بنحو ٩,٧ مليون جنيه وبما لا يتناسب مع قيمتها الدفترية ، وقد تلاحظ فى هذا الشأن ما يلى :

- عدم ورود تقرير اللجنة المشكلة بقرار معالى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠٢١/٧/٩ برئاسة ممثل عن الهيئة الهندسية لدراسة أسباب تصدع وإنهيار الصومعة .
- صدور قرار من النيابة العامة بحفظ القضية رقم (٥٤٤٣) لسنة ٢٠١٩ م . إدارى ، والمقيدة برقم (١٩٩) لسنة ٢٠٢٠ حصر أموال عامة عليا لإستبعاد شبهة العدوان على المال العام المثارة بالأوراق وإستمرار قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً وقيدت برقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ شكاوى محفوظة ، وقامت الشركة بالطعن على قرار النيابة والتى صدر قرارها فى ٢٠٢٢/١٠/٤ برفض الطعن .
- هذا وقد ورد كتاب من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩ والمتضمن تأشيرة معالى الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية للمتابعة وإتخاذ اللازم فى ضوء كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء والمتضمن كتاب السيد اللواء / مدير مكتب فخامة رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٣٤ المؤرخ ٢٠٢٢/٨/٣١ بشأن الموافقة على بعض التقديرات والتوصيات المعروضة على فخامته ومنها قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية هندسية للوقوف على مدى مطابقة المشروع للمواصفات الفنية وتوضيح أسباب الإنهيار مع قيام الجهات القضائية بسرعة البت فى تظلم الشركة.

- ويتصل بذلك إقامة دعوى قضائية برقم (٤٩٣) لسنة ٢٠٢١ مدنى جزئى بنى مزار ضد الشركة من أحد المتضررين من وقوع أنقاض الصومعة على الأرض الزراعية المجاورة للصومعة للمطالبة بتعويض ١٠٠ ألف جنيه والمحالة لمكتب خبراء المنيا ولم يتم تحديد موعد المناقشة حتى تاريخه .
- عدم حساب قيمة الإضمحلال لتلك الأصول وإستبعاد قيمتها من الدفاتر ، بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية .
- ضياع عوائد تشغيل الصومعة طوال فترة التوقف والتى تصل إلى نحو مليون جنيه سنوياً .
- كما يتصل بذلك حدوث إنفجار بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ بأحد صوامع الدقيق بالمطحن مما أدى إلى حدوث بعض الخسائر البشرية والمادية والتى حملت الشركة تعويضات بنحو ٣٠٠ ألف جنيه للمتوفين والمصابين بخلاف تكاليف إصلاح أثار الحادث وتوقف المطحن عن العمل حتى صدور قرار النيابة وقد تم إستئناف العمل بالمطحن إعتباراً من ٢٠٢٢/٤/١ .

نوصى بمتابعة الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن وموافاتنا بما يتم أولاً بأول مع متابعة الموقف التأمينى فى ضوء ذلك ، مع تطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع العمل على سرعة تشغيل الصومعة فى أقرب وقت ممكن .

- ما زال رصيد حساب التكوين الإستثماري يتضمن نحو ٣٠٧ ألف جنيه قيمة المنصرف على نظام شفط الاتربة (مطحن بوهلر المنيا) الصادر بشأنها أمر التوريد رقم (١٧٨) في ٢٠١٢/١/١٨ بقيمة إجمالية ٣٦٣ ألف جنيه للمورد المكتب الهندسي للأعمال الكهروميكانيكية والذي تخالف نتائجه قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ وقامت الشركة بمصادرة التأمين النهائي وإقامة دعوى قضائية رقم (١٣٠١) لسنة ٢٠١٧ ضد المورد لإسترداد ما تم سداده وما زالت متداولة ، كما تم إجراء أكثر من مناقصة لإصلاح نظام شفط الأتربة وتم إلغاؤها لعدم مطابقة العروض فنياً.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم ، مع ضرورة العمل على سرعة إصلاح النظام تلافياً لأي عقوبات بيئية وحتى لا يمثل رأس مال عاطل مع ضرورة متابعة الدعوي القضائية للحصول على حقوق الشركة طرف المورد طبقا للتعاقد المبرم معه .

- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٢,٩٤٥ مليون جنيه ، وقد تم جرده بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة ، وتم تقييمه بمعرفة الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وكالمتبع فى السنوات السابقة ، وتلاحظ بشأنه ما يلى :

- تضمن المخزون أصناف راكدة وبطيئة الحركة بنحو ٨٨٣ ألف جنيه لم يتم مواجهتها بمجمع الإضمحلال اللازم لها ، وتتمثل فى الأتى :
  - نحو ٤٨١ ألف جنيه قيمة مواد تعبئة وتغليف منتهية الصلاحية ومدون عليها إسم الشركة بمصنع المكرونة المتوقف منذ حوالى ٦ سنوات بقطاع المنيا.
  - نحو ٢٩٤ ألف جنيه قيمة قطع غيار راكدة بمخازن قطاعات الشركة المختلفة.
  - نحو ١٠٨ ألف جنيه قيمة مواد تعبئة وتغليف بمخازن قطاعات الشركة المختلفة .

  نوصى بضرورة التصرف الإقتصادى فى كافة الأصناف الراكدة والمنتهية الصلاحية بما يعود بالنفع على الشركة وإستغلال المساحات التى تشغلها ، مع إجراء التسويات اللازمة وأثر ذلك على القوائم المالية .

- إستمرار حوزة بعض وحدات الشركة على العديد من الأحراز والمضبوطات بدون قيمة ، بلغ ما أمكن حصره منها كمية ١٥٩,٦٨٦ طن نخالة خشنة ، عدد ١ طن دقيق تموينى ٨٢% زنة ٥٠ ك متحفظ عليها داخل مطحن بوهلر المنيا منذ ٢٠٢١/١/٢٧ بمعرفة مباحث التموين بإعتبارها زيادات جردية لم يتم إثباتها بدفاتر الشركة ، والتى يتم تديرها ضمن عهدة المطحن ، بخلاف عدد ٥٩٤ جوال دقيق ٨٢% زنة ٥٠ كيلو مضبوطات ملك الغير بقطاعات الشركة يرجع بعضها لعدة أعوام تشغل سعات تخزينية كبيرة ، وقد أدى طول مدة التحريز إلى سوء حالة بعضها وهو ماقد يؤثر على سلامة المنتجات.

  نوصي بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة حيال تلك الأحراز والمضبوطات حفاظاً على صلاحيتها.

- يتضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف أرصدة من الخيش الجديدة غير المستخدمة ترجع لحوالى خمسة أعوام بقطاع بنى سويف وذلك منذ ورودها عام ٢٠١٧ ، بلغ ما أمكن حصره منها حوالى ٧٣ ألف جوال تبلغ قيمتها نحو ٢,٩ مليون جنيه نتيجة الإعتماد على التخزين بالصوامع بدلاً من الشون .

  نوصى بضرورة تحديد أسباب شراء كميات كبيرة من الأجولة تزيد عن حاجة الشركة مع بحث مدى صلاحيتها بعد مضى تلك السنوات و دراسة التصرف الإقتصادى لها بما يعود بالنفع على الشركة.

- عدم قيام كافة لجان الجرد بإجراء الجرد الفعلى للصوامع والشون أو إجراء تصفية صفرية لها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، حيث تم إثبات الأرصدة الدفترية للأقماح والتى تبلغ حوالى ١٩٨,٧٢٠ ألف طن من الأقماح المحلية والمستوردة بالمخالفة لما تقضى به قواعد الجرد الفعلى السليمة وهذه الأقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية .

نوصى بضرورة وضع برامج للتصفية الصفرية للصوامع للتحقق من صحة أرصدتها ومطابقتها مع الأرصدة الدفترية ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة حال وجود فروق.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض ومدينون آخرون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨٣,٣٤١ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ٢١,٠٣٩ مليون جنيه ، وقد أسفرت المراجعة عن بعض الملاحظات نوردها فيما يلى :

- تم إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة بحسابات العملاء والموردين والحسابات المدينة وذلك تحت مسئولية الشركة ودون إشرافنا على إعدادها أو إرسالها بالمخالفة لكتاب مراقبة الحسابات بشأن تعليمات الجرد السنوى وإعداد القوائم المالية ، ولم نتلقى عنها ردود حتى تاريخه ، كما لم يتم إجراء مطابقات معهم عدا (الهيئة العامة للسلع التموينية - الشركة العامة للصوامع .

نوصى بضرورة تدارك ذلك مع سرعة إجراء المطابقات اللازمة لتوفير أحد أدلة الأثبات الهامة لأغراض المراجعة .

- مازالت أرصدة حسابات العملاء في٢٠٢٢/٦/٣٠ تتضمن نحو ١٠,٩٢٨ مليون جنيه قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ سنة ، واجهتها الشركة بمجمع إضمحلال بنحو ١٠,٨٧٣ مليون جنيه ، تتمثل فى قيمة مبيعات دقيق ونخالة خشنة وسميد ، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه .

ويتصل بذلك إستمرار تضمين أرصدة الحسابات المدينة الأخرى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٥,١٢٧ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات ، معظمها بقطاعات الشركة المختلفة ويخص المركز الرئيسى منها نحو ٢,١٣١ مليون جنيه ، مكون لمقابلتها مجمع للإضمحلال بنحو ٩,٩٠١ مليون جنيه بخلاف المعلى بحسابات الأرصدة الدائنة بنحو ٦٩٧ ألف جنيه ، وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشأنها قضايا صدرت لها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها ، وتجدر الإشارة إلى وفاة السيد / محمد راضى عبدالرحيم البالغ قيمة مديونيته نحو ٤,٣٠٥ مليون جنيه عن عجز أقماح .

يتعين ضرورة العمل على إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة بالحسابات على الأرصدة فى ضوء الأحكام الصادرة بشأنهم تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول ، مع إستمرار الإجراءات القانونية اللازمة لإستنداء كافة حقوق الشركة وموافاتنا بالدراسات المجراه لهذه الأرصدة من قبل الشركة ، مع تسويات المبالغ طرف السيد المحامى / محمد فريد محمود عن القضايا المسندة له.

- حساب تأمينات لدى الغير الظاهر بنحو ٣٦,٦٥٥ مليون جنيه (منها ٣٦,١٥٢ مليون جنيه طرف الهيئة العامة للسلع التموينية عن منظومة الخبز الجديدة) لم ترد به شهادات أو مصادقات من الغير تؤيد صحته بالمخالفة لتعليمات مراقبة الحسابات فى هذا الشأن.

نوصى بضرورة الحصول على الشهادات والمصادقات المؤيدة لتلك الأرصدة طبقاً.

- بلغ رصيد مصلحة الضرائب العامة - ضرائب الخصم - فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات نحو٥٨٥ ألف جنيه ، لم نواف بالشهادات المؤيدة له .

نوصى بضرورة موافاتنا بالشهادات المؤيدة للرصيد مع تسوية ما يخص سنوات إنتهاء الفحص منها .

- عدم كفاية بعض المخصصات الظاهرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتى كونتها الشركة لمقابلة المطالبات والإلتزامات المكونة من أجلها وذلك على النحو التالى :

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١١,٨٦٥مليون جنيه لمواجهة صافى مطالبات بنحو ١٢٥,٣٩٦ مليون جنيه ، بخلاف قيمة الضرائب الإضافية عن الربط النهائى حتى تمام السداد .
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والقضايا فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧,١١٩ مليون جنيه لمواجهة العديد من المطالبات والقضايا ، هذا وقد تلاحظ زيادة قيمة المبالغ التى تتحملها الشركة سنوياً عن القضايا العمالية وغيرها حيث بلغت خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢,٩١٥ مليون جنيه ، ١٦,٠٢٢ مليون جنيه على الترتيب.
- بلغ رصيد مخصص مخالفات المطاحن والمخابز فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٥ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية عن الأعوام من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ والبالغة نحو ٣٤,١١٧ مليون جنيه .

نوصى بدراسة المخصصات المكونة فى ضوء ما سبق وما ورد بالتقرير من ملاحظات والعمل على تدعيمها بالقدر الكافى .

- بلغت الأرصدة الدائنة للموردين وأوراق الدفع والدائنون الآخرون نحو ٢٧٤,١٦٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، كما بلغت الأرصدة المدينة للموردين والحسابات الدائنة الأخرى نحو ١,٠١٨ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ ٢٦٥ ألف جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

- أظهرت المطابقات المجراه مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن التعاملات التى تمت خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، عن وجود العديد من الخلافات التى لم يتم تلافيها منذ سنوات سابقة منها :
  - عدم قيام الشركة بقيد قيمة الغرامات التموينية الموقعة على بعض مطاحنها بنحو ٣٤,١١٧ مليون جنيه منها نحو ٣٣,٠٩٣ مليون جنيه خلال السنوات السابقة حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ ، هذا بخلاف الغرامات التى تم فرضها خلال العام المالى الحالى البالغة نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه نتيجة مخالفة بعض المطاحن للمواصفات أو نقص الأوزان ، وذلك على الرغم من قيام الهيئة العامة للسلع التموينية بقيدها على حساب الشركة وإدراجها ضمن المطابقة المجراه ، وقد واجهت الشركة تلك الفروق بمخصصات بلغت نحو ١٥ مليون جنيه .
  - قيام الشركة بقيد نحو ٦,٨٣١ مليون جنيه على حساب رصيد القمح المحلي قيمة ضرائب ومستحقات مرفوع بشأنها قضايا تتمثل فى ٤,٨٠٥ مليون جنيه ضرائب مبيعات عن أعوام سابقة ، نحو١,٥١٢ مليون جنيه حافز نقل ، نحو ٥١٤ ألف جنيه قيمة عمولة غربلة أقماح مستوردة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لم تعترف بها الهيئة ضمن المطابقات المجراه ، هذا وقد واجهتها الشركة بمخصص بنحو ٦,٢ مليون جنيه عن ضريبة المبيعات وحافز النقل .
  - عدم قيام الشركة بقيد نحو ٢,٠٦٧ مليون جنيه قيمة عجوزات أقماح قامت الهيئة بقيدها على حساب الشركة ضمن المطابقة المجراه ولم تعترف بها الشركة على سند من إعتبارها ناتج غربلة بنحو ٢,٠٤٧ مليون جنيه بخلاف نحو ٢٠ ألف جنيه قيمة عجز ناتج عن إنهيار صومعة بنى مزار ، وتم رفع دعوى قضائية مازالت متداولة.
  - لم يتم تسوية نحو ٣,١٧٦ مليون جنيه قيمة أحكام قضائية صادرة لصالح الشركة وتم تسليمها للهيئة ولم يتم إدراجها بالمطابقة .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة على الحساب فى ضوء ذلك ، مع متابعة الإجراءات القانونية بما يكفل حق الشركة والعمل على سرعة نهو الخلافات القائمة.

- وجود العديد من الأرصدة المدينة المتوقفة بحسابات الموردين والحسابات الدائنة الأخرى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٣٤ ألف جنيه منها :
  - نحو ٣٨٧ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن إطسا الكبرى رصيد متوقف منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٥ يمثل قيمة فروق تصنيع الخبز المستحق لمخبز الشركة بقطاع الفيوم (منظومة ١) ، هذا وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بالحصول على حكم فى الدعوى رقم ٤٤٩ لسنة ٥٦ ق.س.ع الفيوم ضد وزير التموين وآخرين بفروق تصنيع مستحقة بنحو ٩٤٤ ألف جنيه والفوائد القانونية بمقدار ٤% تحتسب من تاريخ المطالبة القضائية فى ٢٠١٧/٥/٦ وحتى تمام السداد وقد تم إستلام الصيغة التنفيذية بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩.
  - نحو ٢٦٥ ألف جنيه بإسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع رصيد متوقف منذ عام ١٩٩٤ حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الإستدلال على العنوان.

  نوصى بالعمل على سرعة تسوية وتحصيل الأرصدة المدينة والعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .

- مازال حساب دائنو شراء أصول يتضمن بعض المبالغ المتوقفة والمرحلة منذ أكثر من عشر سنوات بنحو ١٣٢ ألف جنيه منها ما يلى :
  - نحو ٦٨ ألف جنيه بإسم/شركة جارنو مصر للمقاولات رصيد مرحل منذ أكثر من ١٥ سنة عن تطوير قسم النظافة بمطحن سلندرات المنيا.
  - نحو ٦٢ ألف جنية بإسم/شركة المقاولون العرب رصيد مرحل منذ حوالى ١٠سنوات قيمة ٤٠% محتجزة من المستخلص الثاني عن مشروع خط غسيل الأقماح بمطحن الوسطي .
  - ويتصل بذلك وجود رصيد مدين بالحساب بنحو ٦٠ ألف جنيه بإسم الجمعية التعاونية الإنتاجية للإنشاء والتعمير قيمة المجنب من مستحقاته لحين وجود ما يفيد حضور مهندس المقاول إثناء تنفيذ الأعمال .

  يتعين تفعيل ما ورد بردود الشركة بسرعة بحث ودراسة هذه الأرصدة والعمل على إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة والإفادة .

- تضمنت الحسابات الدائنة الآخرى ما يلى :
  - نحو ٥,٥٤٦ مليون جنيه مبالغ سبق إستقطاعها لصالح جهات خارجية (صندوق دعم الخدمة التموينية - هيئة الرقابة التجارية - نقابة المهن الزراعية - لجنة البرامج - النقابة العامة للصناعات الغذائية - وغيرها) بعضها مرحل من العام السابق والتى لم تقم الشركة بسدادها .

نوصى بضرورة الإلتزام بسداد كافة المبالغ المستحقة فى مواعيدها المقررة حتى لا تتعرض الشركة لتحمل غرامات عنها .

- نحو ٧٩٠ ألف جنيه تمثل أرصدة مرحلة منذ عدة سنوات (عجز دقيق بإدارة الشركة ، مضبوطات مباحث التموين ، مبالغ تحت التسوية شركة مصر للتأمين) .

نوصى بضرورة بحث تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .

- حساب الشركات القابضة والشقيقة الظاهر بنحو ٤,٠٧٠ مليون جنيه ، تلاحظ بشأنه ما يلى :

- عدم إجراء المطابقات اللازمة على كافة المعاملات الجارية مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية والبالغ رصيدها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣,٧٨٧ مليون جنيه وذلك عن الفترات منذ العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه ، والتى تعتبر أحد أدلة الإثبات الهامة .
- تضمن الحساب رصيد مدين بنحو ٦٨ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن شمال القاهرة تمثل المتبقى لديها من حساب مصروفات المؤتمر السنوى للطحن بدولة الإمارات منذ شهر أغسطس ٢٠٢١ .

نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة على الأرصدة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية منذ ٢٠١٩/٦/٣٠ وحتى تاريخه ، وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات مع سرعة تحصيل مستحقات الشركة .

- تم تحميل قائمة الدخل تقديرياً بنحو ١٨,٤٥٠ مليون جنيه على حساب الأجور تمثل قيمة مكافأة الميزانية للعاملين عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وذلك تدعيماً لتوزيعات العاملين عن أرباح العام ، ودون وجود قرار يؤيد ذلك .

الأمر الذى يلزم العرض على الجمعية العامة للإعتماد .

- ضعف نظم الرقابة الداخلية على مستوى الأنشطة والعهد المالية والمخازن والتى تضمنتها تقاريرنا الدورية المبلغة للشركة خلال العام المالى الحالى، وما تضمنه التقرير المعروض من ملاحظات ، ومن مظاهر ذلك :

- التلاعب فى الحصص التموينية المنصرفة لعدد ٧ مخابز من الدقيق والنخالة الناعمة من مطحن أبوقرقاص التابع لقطاع المنيا بمبالغ تصل إلى نحو ٦,٧ مليون جنيه خلال الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى إبريل ٢٠٢٢ وهو الأمر الذى تم إبلاغ النيابة العامة به بالمحضر رقم ١٥٢١ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٠ ، ويتصل بذلك قيام الشركة بتحويل كمية ٦٥ طن دقيق بعدد ١٣٠٠ جوال دقيق زنة ٥٠ كيلو من مطحن بوهلر المنيا

بموجب إخطار خروج بوابة رقم ٢٤٨٩١٧ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٨ إلى مطحن أبو قرقاص المتوقف عن العمل منذ الأسبوع الأول من شهر يوليو ولم يتم إضافتها إلا بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١ وقبل إستئناف عمل المطحن بيوم واحد فى ٢٠٢٢/٨/١ .

- سوء حالة بعض مطاحن الشركة مما ترتب عليه :
  - عدم قدرة بعض مطاحن الشركة على تنفيذ برامج الطحن خلال العام وخاصة مطحن بنى مزار والذى لم يستطع تنفيذ برنامج الطحن خلال الفترة حيث بلغت الكميات المطحونة ١٥٦٧٨ طن بنسبة ٩٦% من البرنامج البالغ ١٦٤٠٠ طن بخلاف كميات أيام التعزيز وهو ما ترتب عليه عدم إجراء تصفية صفرية للمطحن فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .
  - سحب كمية ٤٠ طن قمح من حصة الطحن المخصصة للشركة وتحويلها إلى مطحن قطاع خاص بخلاف كمية ٤٠ طن أخرى من إحدى الشركات الشقيقة التى كانت تغطى نقص أرصدة الدقيق ببعض قطاعات الشركة ، نتيجة إصدار الشركة لخطاب لمديرية التموين يتضمن نقص الأرصدة بقطاع المنيا ، مما أفقد الشركة عوائد طحنها وعمولة بيع النخالة الناتجة عنها .
  - إستلام كميات دقيق من الشركات الشقيقية لتغطية أرصدة قطاعات الشركة المختلفة والتى بلغت حوالى ٧١ ألف طن أفقدت الشركة عوائد طحن أقماحها وعمولة بيع النخالة الناتجة منها البالغة نحو ٤٥ مليون جنيه .
  - عدم السرعة فى تلبية إحتياجات المطاحن من قطع الغيار المختلفة ومن ذلك عدم إتخاذ الإجراءات الواجبة طبقاً للتعاقد مع شركة تكنو جروب لقيامها بتوريد عدد (١٤٠) درفيل غير مطابقة للمواصفات تبلغ قيمتها نحو ٢,٢٣٣ مليون جنيه طبقاً للعقد المحرر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣ ، والتى تم رفضها من قبل لجان الفحص المتعددة وأخرها فى ٢٠٢٢/٣/٢٧ ، وتجدر الإشارة إلى صدور تقرير مركز الإستشارات الهندسية بكلية الهندسة جامعة المنيا بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٩ يفيد بأن جميع القراءات لقياس الصلاده وعددها ٢٩ قراءه غير مطابقة للصلاده المطلوبة ، ولم يتم حتى تاريخه مصادرة التأمين النهائى المقدم من المورد رغم القيام بإعادة طرح مناقصة عامة لتلبية إحتياجات المطاحن خاصة من هذه القطع التى قد يؤدى عدم تواجدها إلى توقف المطاحن .
  - تحمل الشركة بغرامات تموينية خلال العام المالى الحالى بنحو ١,٠٢٤ مليون جنيه نتيجة مخالفة عينات ونقص أوزان مع تكرارها أكثر من مرة بمطحن أبوقرقاص بالمنيا والذى بلغت غراماته خلال الفترة نحو ٥٤٢ ألف جنيه .

- عدم القيام بإتخاذ إجراءات البيع السليمة لبعض أصول ومهمات الشركة الواردة بالقرار رقم (٥٠٦) الصادر فى ٢٠٢١/١٢/١٢ من تشكيل لجان لتلطيط الأصناف المراد بيعها وحصرها وإعداد كشوف بها وإعداد كراسة الشروط وفض المظاريف والتثمين وعرضها فى مزاد علنى ، ومن ذلك صدور كتاب مدير عام التسويق فى ٢٠٢٢/٦/١٦ بقبول توريد مبلغ ٢٥ ألف جنيه بخزينة الشركة لأحد العملاء لبيع كميات غير محدده من الخشب الكسر والمواسير البلاستيك ودون إتباع إى من الإجراءات الوارده بالقرار المشار إليه مما ترتب عليه قيام العميل بتحميل عدد ٥٠٠ عرق خشب سليم أطوال ٦ متر و٤ متر طبقاً لإذن الصرف وإخطار خروج البوابة المحرر من شونة المودة بقطاع المنيا والتى تم ردها مرة آخرى للشركة بعد إعتراض بعض مسئولى لجنة التسليم وتم تحرير محضر إثبات حالة بذلك فى نفس تاريخ توريد القيمة بخزينة الشركة فى ٢٠٢٢/٦/١٦ .

نوصى بتطوير نظم الرقابة الداخلية إحكاماً للرقابة على كافة أنشطة الشركة ، مع ضرورة تحديد المسئولية بشأن وقائع التلاعب وإهدار المال العام .

- لم تقم الشركة بالإلتزام بدراسة متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) بشأن الأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية .

نوصى بضرورة الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية .

الرأي المتحفظ :-

وفيما عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذت التسويات المحاسبية والملاحظات الواردة بالتقرير في الإعتبار فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر الوسطى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ و ذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

- بلغ صافى الربح قبل الضرائب بقائمة الدخل نحو ١٤٢,١٥٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٣٥,٥٧٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٦,٥٨٠ مليون جنيه ، وذلك على الرغم من زيادة الإيرادات العرضية بنحو ٢٢,٤٩٦ مليون جنيه على النحو التالى :

- نحو ١١,٩٦٣ مليون جنيه قيمة إيرادات وأرباح أخرى يتمثل أهمها فى عائد مزاد بيع بعض الخردة والكهنة والفوارغ ومبيعات مخلفات الطحن .

- نحو ١٠,٥٣٣ مليون جنيه قيمة إيرادات إستثمارات مالية وفوائد بنكية .
- ويتصل بذلك زيادة إيرادات التشغيل للغير بنحو ٢,٩٥٠ مليون جنيه فقط والتى تمثل عائد الشركة من نشاطها الرئيسى لطحن الأقماح

نوصى بضرورة بذل مزيد من الجهود لتعظيم عوائد الشركة من أنشطتها الرئيسية فى ظل قدرات المطاحن المتاحة والعمل على الحفاظ عليها وتعظيمها .

- عدم قيام الشركة بإستكمال توفيق أوضاعها بما يلى :

- تعديل لوائحها المالية والإدارية فى ضوء قرار الجمعية العامة غير العادية فى ٢٠٢١/٦/٢٩ بنقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١وإعتماد النظام الأساسى لها تطبيقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية
- تنفيذ قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم (٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٨ بالموافقة على تفويض الرئيس التنفيذى للشركة بإتخاذ إجراءات تشكيل لجنة إدارية معاونة من العاملين ، وذلك طبقاً للمادة (٣٥) من النظام الأساسى المعتمد للشركة .

نوصى بضرورة الإسراع فى توفيق أوضاع الشركة فى ضوء قرارات الجمعية العامة والنظام الأساسى وتأثير ذلك على إستكمال عدد مجلس الإدارة بالإجتماعات الدورية وكذا حدود السلطات المالية لإعتماد الأعمال المنفذة .

- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدى بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠.

نوصى بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل إستخدام وسائل الدفع غير النقدى طبقاً للقانون لكافة معاملات الشركة .

- بلغت الخطة الإستثمارية المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٢ مليون جنيه ، وقد بلغ المنفذ الفعلي لها خلال الفترة نحو ٣,٢٦٥ مليون جنيه بنسبة حوالى ١٥% ، مما يشير إلي المبالغة فى قيمة التقديرات وعدم القدرة على تنفيذ بعضها .

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإلتزام بتنفيذ خطط الشركة الموضوعة .

- عدم الإنتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :

- أراضى آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحةحوالى٣٧ ألف متر ، ومن ذلك :
  - أراضى مطاحن (إسلام ، نامق ، عبداللطيف ، ببا) بقطاع بنى سويف .

- أراضى مطاحن (مغاغة ، بنى مزار القديم ، بنيامين ، أبو قرقاص ، ملوى) ، شونة ملوى ، مستودع سمالوط بقطاع المنيا .
- أراضى مطاحن (ديروط ، حنا عوض) بقطاع أسيوط .

- أراضى مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ١٧ ألف متر (المبنى الإدارى بالفيوم ، مطحن وشونة ساحل سليم والجزء المشتراه من شونة السلطان بأسيوط) .
- بعض مساحات الأراضى بحوزة الشركة غير مدرجة بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها تتمثل فى :
  - مساحة ١٦ س ٢١ ط ١١ ف لأرض شونة الغريب بمحافظة أسيوط والسابق تسليمها للشركة فى ١٩٩٩/١٢/٢٨ ودون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل إنتفاع لها سوى وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها .
  - مساحة ٩ س ١٣ ط ٤ ف بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتى حصلت عليها الشركة بناء على قرار السيد وزير الزراعة فى ٢٠٠١/٦/٣٠ لإقامة مطحن وشونة حيث تم رفض الدعوى رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ ق بالقضاء الإدارى والمقامة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة فى إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص له الأرض ، وقد تم إقامة طعن على الحكم تحت رقم ٦٦/٥٢١٧٠ ق إدارية عليا ولم تحدد له جلسة.
- عدد (١) إستراحة بقطاع بنى سويف بمساحة ١٤٠ م٢.
- أراضى مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادى الجديد ، مستودع موط) .

نوصى بضرورة العمل على سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء أعمال التسجيل لكافة المواقع حفاظاً على أصول الشركة وموجوداتها .

- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو إلغاء قرارات تأميم أو نزاعات على ملكية أراضي وعقارات أو تثبيت ملكية أو تمكين أو فسخ عقد إيجار أو ريع ، صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركة والأخري مازالت متداولة ومن ذلك :

- أرض شونة السلطان بقطاع أسيوط البالغ إجمالى مساحتها ٦ أفدنة والتى كانت تؤجرها الشركة منذ أكثر من ٤٠ عام والتى تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨م٢ بموجب عقد

شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم (٢٨) البالغ إجمالى مساحتها ٨٩٦٤ م٢ مقابل التنازل عن إيجار باقى المساحة ولم تستطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيب لها ويتصل بذلك قيام الملاك ببيع باقى المساحة لهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ م٢ لجمعية إسكان الزراعيين والتى تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجهة الأرض وعمل سور خشب وسلك بينها وبين أرض الشركة وجارى عمل دعوى فرز وتجنيب وصحة ونفاذ للعقد .

- وجود نزاع بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والشركة على ملكية مساحة ١٨س ١٥ط تمثل جزء من إجمالى مساحة مطحن ساحل سليم بأسيوط البالغة ٥ س ١٤ ط ٢ ف ، حيث قامت الشركة بتقديم إجراءات إعتراض على قرار الإستيلاء أمام لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقد صدر حكم لصالح الشركة بإلغاء هذا القرار فى ٢٠٢١/٨/١٥، وما زالت الشركة فى إنتظار التصرف القانونى للطعن من الهيئة.
- صدور حكم محو شهر قرار التأميم رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ لصالح ورثة / شوقي عوض لحصة شائعة تبلغ نصف مساحة أرض مطحن شوقي عوض والبالغ مساحته الإجمالية ٢٣٦٢ م٢ ، وكذا الحكم بإلزام الشركة بسداد ريعاً قدرته المحكمة بنحو ١٢٥ ألف جنيه عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ ، وقد قامت الشركة بعمل إستئناف فرعى برقم ١٦٧٤ لسنة ٩٥ ق.س.ع أسيوط وقد تم صدور حكم بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١/٢٩ وتم إجراء نقض من الشركة برقم ٨٣٧٠ لسنة ٩٢ق ولم يحدد له جلسة .
- إقامة دعوي قضائية برقم ٢٠١٤/٩٧٨ من ورثة / ليون عازر للمطالبة بتثبيت ملكية نصف مساحة مطحن الحمراء البالغ مساحته ١٦٧٧م٢ ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩ برفض الدعوى وتثبيت ملكية الشركة وفى إنتظار إستئناف الخصم.
- إقامة دعوى رقم ٢٠١٩/٥٢٤ مدنى حكومة أسيوط من ورثة حنا ثابت الصيفى للمطالبة بتثبيت ملكيتهم وريع مطحن الوليدية " سبق قيام الشركة ببيعه لهيئة الأبنية التعليمية منذ أكثر من ٢٠ عاماً " ، ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/٩/٢٨ لورود تقرير الخبراء .

يتعين سرعة تسجيل المساحة المملوكة بشونة السلطان مع عمل فرز وتجنيب لها حفاظاً على حق الشركة فى واجهة الأرض ، ومتابعة الإجراءات القانونية لكافة النزاعات القضائية وموافاتنا بما تنتهى إليه ، مع قيد إستحقاق الريع المقرر لمطحن شوقى عوض حتى تاريخه.

- وجود العديد من الفروق المساحية ببعض الأراضي بين ما هو وارد بعقود الملكية أو الوارد بشهادات السجل العيني وبين المساحات المثبتة بسجلات الأصول الثابتة .

يتعين بحث أسباب هذه الفروق وتصويب السجلات فى ضوء تقنين الوضع مع الجهات المختصة وإتخاذ اللازم والإفادة .

- لم نواف بما إنتهى إليه القطاع القانونى بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٧/١١/٩ بالبت فى قرار عدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة السابق والصادر من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ١٩٩٨/١٠/٢٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتجدر الإشارة إلى صدور حكم فى ٢٠٠٣/٤/٧ بحبس رئيس مجلس الإدارة لمدة سنة واحدة وإيقاف التنفيذ لمدة ثلاثة سنوات فى القضية رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٠٠٣ .

نوصى بضرورة موافاتنا بما تم الإنتهاء إليه فى هذا الشأن .

- أسفرت مراجعة قوائم التكاليف عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ظهور صافى خسارة بنحو ٩٤,٦٩١ مليون جنيه لكافة الأنشطة "عدا نشاطى الطحن والنقل الخارجى بتحقيق فائض بنحو ٢٠١,٦٤٦ مليون جنيه ، ٣,١٤٠ مليون جنيه على الترتيب " .

نوصى ببحث ودراسة أسباب خسارة بعض الأنشطة ووضع خطط تسويقية مستقبلية للنهوض بالإيرادات والإفصاح عنها

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى:

- لم تتضمن القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ الأثار المالية لتطبيق القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والمتضمن فرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات على الخدمات أو المستندات التى تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته وشركات قطاع الأعمال العام والشركات المملوكة بالكامل للدولة أو التى تساهم فيها بنسبة تزيد على ٥٠% بناءً على طلب ذوى الشأن ، وغيرها من البنود .

يتعين الإلتزام بتطبيق القوانين السارية وسداد المبالغ التى يتم تحصيلها وخصمها دورياً.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ .

نوصى بضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

- لم يتم الإلتزام بما تقضى به أحكام المادة (٢٢) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون البيئة بشأن ما يلى :
  - إمساك سجل بيئى لوحدات الشركة .
  - عدم وجود شبكة صرف صحي لكل من مطحني بني مزار وأبو قرقاص بالمنيا وذلك بالمخالفة للإشتراطات الصحية والبيئية.
  - عدم وجود ستائر للأتربة على كافة نقر المطاحن بالقطاع .

يتعين الإلتزام بأحكام قانون البيئة لتحقيق الرقابة على مدى تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية لتوفير الحماية والأمن للعاملين والمجتمع .

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصى بتطويره بما يسمح بالرقابة الفعالة على كافة أعمال الشركة ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية فيما عدا ما ورد بشأنه من ملاحظات بتقريرنا.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما ورد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات في الدفاتر .

تحريراً في ١٠/ ١٠ / ٢٠٢٢
أحمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / مازن أنسى علام)

يعتمد ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة
١٠/١٠/٢٠٢٢
(محاسب / عمرو مختار السيد محمود)